المولف في البيت الاول وما بعده على نفي التعدد في الافعال من الباري بالدلائل
ضم الضمير الذي هو عموم التصرف فيها على وجه مراده الله تبارك وتعالى
على وجه مراده وبالملك بكسر الميم التي هو نسبة جميعها اليه
في ذواتها وجميع صفاتها بر والخلة والخضوع اللازم العابد ورتب على
ذلك في البيت الثاني ما هو كالتتميم لذلك وهو قوله ليس له نار اي مثل
في الذات ولا نظير اي في صفات ولا مدبر اي في الافعال ولا وزير اي معين على
التصرف في الكائنات يعني ان الشركة في الملك والملك يستلزم ان يكون
له واحد معاون وكل واحد من هؤلاء يلزمه ان يتصف بالالوهية او خالقة
من غير انصاف والانصاف بخالقة الا الله يستلزم الانصاف بالالوهية وبين
هذا التمانع الذي دل على نفي الالهة تعلل بصفة الالوهية يوجب نفي التعدد
في الذوات والصفات والافعال وتقرير هذا البرهان ان يقال لو كان مع
مولانا جل وعلى الله اخر لزم العجز المستلزم لاستحالة وجود المتكلم
لانهما ان اختلفا في الفعل بموت او نفيا فاستحالة وجود الفعل ظاهر
لان نفوذ اراده كل واحد منهما يستلزم الجمع بين النقيضين
وهو ظاهر الاستحالة ونفوذ اراده احدهما دون الاخر يستلزم
ترجح احد المثلين عن مثله بصفة التمكن من الفعل لمراده بلا مرجح
وهو محال ايضا وان اتفقا على فعل واحد لزم فيه من التمانع والعجز
ما لزم في الاختلاف سواء بسواء لان الفعل الواحد كالجوهر الفرد
والعرض الواحد يستحيل ان يوجده اكثر من واحد لاستحالة انقسامه وايجاد
اجزاء احد هذين محال لانه ترجيح بلا مرجح وهو محال ظاهر
الاستحالة

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات

Copyright © King Saud University

لاستحالة واذا استحال عند التعدد وجود كل جوهر وكل عرض استحال
وجود المجموع منهما لان استحالة الاجزاء يستلزم استحالة المر
كب منها قوله المصنف الخلاف اي للاختلاف اللازم عند
قصد الضرر او الله لا يجاد الفعل لتعدد وقوع مراد كل واحد منهما
اما اي في اختلاف المراد بدليل انه جمع بين متنافيين واما
في التمانع بدليل تحصيل الحاصل او انقسام لما لا ينقسم واذا كان الجمع
بين مرادين متعذرا مستحيلا على الالهة واختلفوا او اتفقوا لزم ان يختلفا فيتم
ببا شر الفعل يختص بالتصرف فيه قوله لو كان بالتقدير كون
الضرير يعني ولو حصل تقدير الفعل وجود الضرير وكل الاولة تامة
بمعنى احصل وعبر بعد وكان التامة ايضا الخ اي معنى وجوده
وبالله تعالى التوفيق

ص

حي عليم مريد قدير ومتكلم سميع وبصير
بالعجز والقدرة والارادة مع الحيوة ثبوتا بالادلة
والاحد نفاها انتفت عنه لزوم أو جميع النقيض منه ممتنع
بالقدرة الجار والمجرور التيسير وكل جائز بها مقدور
والارادة هو التخصيص وكل مقدور بها محكوم
ولهما تعلق بالمكن لا بمحال الا تعليل البين

ش تعرض في هذه الابيات لاثبات صفات المعاني السبع وهي
القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام وقد ذكر انه يخرج
في هذه السبعة الى اربعة مطالب الاول اثباتا وجوبها الثاني اثبات